ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

التزامات المجلس الجماعي اتجاه المسؤولين الإداريين و الموظفين الجماعيين

التزامات مجلس الجماعة اتجاه موظفيه

1) يلتزم المجلس بنهج و تطبيق إستراتيجية هادفة اتجاه موظفي وموظفات الجماعة و ذلك على جميع المستويات و يسعى لجعلهم ينخرطون في المساهمة الفعالة في تدبير الشأن العام المحلي.

ولهذا الغرض سيعمل على تنظيم هيكلي للجماعة كما يلتزم بوضع الوسائل الضرورية رهن إشارتهم لضمان تواصل داخلي بين المجلس و المسؤولين الإداريين «رؤساء الأقسام و المصالح» والمستخدمين الجماعيين.

2) يلتزم المجلس بتوفير الظروف المناسبة للعمل لموظفي و مستخدمي الجماعة و المقاطعة على قدم المساواة حسب الإمكانيات المتاحة.

3) يتعهد المجلس الجماعي بوضع الهيكل التنظيمي للجماعة الذي يحدد بموجبه المهام و الاختصاصات لمختلف الأقسام و المصالح.

4) يتعهد المجلس الجماعي بمنح و توفير المسؤولين الإداريين بالجماعة، الوسائل المادية والمالية الضرورية لممارسة مهامهم حسب الإمكانيات المتاحة.

5) تلتزم الجماعة بتحديد وحصر عدد الموظفين والمستخدمين الضروريين لممارسة مهامهم داخل مصالح الجماعة، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة إعادة الانتشار لبعض منهم بالمصالح الخارجية.

6) تتعهد الجماعة بتحديد اختصاصات مسؤولي وموظفي الجماعة والمقاطعات وفقا للميثاق الجماعي.

7) يلتزم المجلس بضمان تقوية قدرات موظفي الجماعة وذلك عن طريق التكوين المستمر، ولتحقيق هذا الهدف فإن المجلس سيعمل على برمجة وتخصيصا لاعتمادات المالية اللازمة بميزانية الجماعة كما سيعمل على الانفتاح على كل المبادرات الخارجية التي من شانها أن تساهم في ذلك.

8) يلتزم المجلس الجماعي بالسهر على تقييم مردودية الموظفين والمستخدمين في مجال اختصاصاتهم المهنية والعمل على تحفيزهم قدر الإمكان.

9) يلتزم المجلس الجماعي بضمان ممارسة المسؤولين والموظفين لمهامهم في أحسن الظروف آخذين بعين الاعتبار اختصاصاتهم ومؤهلاتهم المهنية بدون اي حيف او تمييز.

10) في حالة التوظيف المباشر يلتزم المجلس الجماعي بتعيينهم بناء على معايير موضوعية مع مراعاة الشواهد المحصل عليها والتجربة والمؤهلات والاختصاصات وذلك بصورة شفافة وواضحة عن طريق ترشيحات معلن عنها .

11) يلتزم المجلس بتشجيع ودعم جمعيات الموظفين الاجتماعية والثقافية والرياضية.

التزامات المسؤولين الجماعيين اتجاه الموظفين

1) تشجيع الأطراف من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة.

2) توزيع المهام في هذا المضمار مع الأخذ بعين الاعتبار التكوين والاختصاصات.

3) تشجيع فكرة المبادرة.

4) اختيار المساعدين دون تمييز.

5) التواصل المستمر بين الأطراف.

6) الدفاع على مصالح فريق العمل.

7) العمل على حسن صائر مرافق ومصالح الجماعة.

UNION EUROPEENNE

ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

ميثاق شرف وأخلاقيات الجماعة الحضرية لأزيلال

مقـــدمة

يحدد هذا الميثاق القيم والالتزامات التي ينبغي على موظفي الجماعة الحضرية لأزيلال التحلي بها، احترامها وتنميتها خلال ممارسات مهامهم بالإدارة الجماعية وفي معاملتهم مع المواطنين .

- يمثل هذا الميثاق أحد عناصر « معاهدة الحكامة الجيدة المحلية » إضافةً إلى :

• ميثاق الشرف لمنتخبي الجماعة الحضرية لأزيلال،

• التزامات مجلس الجماعة و مسئوليها اتجاه الموظفين الجماعيين،

لاشك أن الالتزام بهذا الميثاق، من شانه دعم ثقافة المرفق العام وروح المسؤولية والانضباط لدى الموظفين و الموظفات الجماعيين، و بالتالي سيساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين ؛ مما سيؤدي إلى تقوية ثقة المواطنين في الإدارة المحلية وتحفيزهم على الانخراط الفعال في الشأن المحلي.

ومن أجل بلوغ الأهداف المنشودة، يجب على موظفي الجماعة أن يكونوا ليس فقط على معرفة بينة بمضمون هذا الميثاق، وإنما كذلك مهيئين لكيفية تطبيقه حتى يتسنى لهم ترجمة كل الالتزامات إلى سلوكيات و أخلاقيات فعلية خلال ممارستهم اليومية.

قيمنـــا

النزاهة

في كل الظروف و الأحوال نعمل جميعا بنزاهة و أخلاقيات و ذلك:

- استجابة للصالح العام،
- تفاديا لكل مصلحة شخصية،
- بالتعامل مع المواطنين على قدم المساواة،

المسؤولية

كلنا مسؤول عن عمله تجاه الإدارة و المواطنين و المواطنات.

المهنية

نلتزم بأداء مهامنا بكفاءة وتفوق من أجل ضمان خدمات ذات جودة للمواطن.

التزاماتنا اتجاه المواطنين

وعيا منا بان مهمتنا تتجلى في خدمة المواطنين والمواطنات أن نلتزم بما يلي:

• التعامل مع المواطنين «العموم» بدون تمييز و باحترام حقوقهم,

• احترام الآجال المحددة للخدمات العمومية وضمان جودتها,

• موافاة المواطنين و المواطنات بالمعلومات الدقيقة المناسبة التي تستجيب لحاجياتهم,

• تفاديا أي تصرف من شانه أن يفيد الرغبة في الحصول على جزء مادي أو معنوي مقابل الخدمة المقدمة,

• رفض كل محاولة الرشوة و التبليغ عنها إذا كان ممكنا,

• تعليل القرارات الإدارية المتخذة عن طريق تقارير مكتوبة,

• تجنب الشطط في استعمال السلطة,

التزاماتنا اتجاه مجلس الجماعة

نعمل على تحقيق الأهداف المرسومة من طرف الجماعة و ذلك بالالتزام بما يلي:

• احترام جميع القوانين , الأنظمة و المساطر المتعلقة بمهامنا,

• تخصيص كل وقت العمل لصالح الجماعة و لخدمة المواطنين و المواطنات,

• التفاني في القيام بالمهام المنوطة بنا,

• عقلنة استعمال الوسائل الموضوعة رهن إشارتنا من أجل أداء مهامنا ,

• العمل على تنمية كفاءاتنا المهنية مع تسخيرها لأجل الجماعة و الصالح العام,

• توفير المعلومات اللازمة بشكل استباقي قصد ضمان حقهم في الحصول على المعلومة وتمكينهم من أداء مهامهم في أحسن الظروف,

UNION EUROPEENNE

تراسبرانسي المغرب
transparency maroc

مدونة السلوك للمنتخبين والموظفين بالجماعات المحلية

"يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.
تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور."
(الفصل 154 من الدستور)

مدونة السلوك للمنتخبين المحليين

الفصل 1 - الشفافية

يمثل المنتخبون المحليون مواطني الجماعات المحلية وهم بهذه الصفة ضامنون للمصلحة العامة للنوطة بهم كما يخضعون للمساءلة والمحاسبة من طرف ناخبيهم.
الشفافية شرط أساسي لكسب ثقة المواطنين اتجاه المنتخبين واتجاه المرفق العام الذي يشرفون عليه.
ينبغي على المنتخبين المحليين مزاولة مهامهم بكل شفافية، وفقا للنصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل. وينبغي على المنتخبين أساسا:

- الامتناع عن قبول هدايا أو امتيازات كيفما كان نوعها لصالحهم أو لصالح أقاربهم مقابل أداء خدمة أو الامتناع عن ذلك في نطاق اختصاصهم أو لاستعمال نفوذهم في التأثير على القرارات المتخذة.
- الامتناع عن كل سلوك الرشوة والارتشاء واستغلال النفوذ. كما تنص على ذلك الفصل 248 و الفصل 250 من القانون الجنائي.

الفصل 248 من القانون الجنائي (تم تغيير هذا الفصل بمقتضى القانون رقم 03. 79. الجريدة الرسمية عدد 5248 بتاريخ 16 سبتمبر 2004).

"يعد مرتكبا لجريمة الرشوة ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من ألفي درهم إلى خمسين ألف درهم من طلب أو قبل عرضا أو وعدا أو طلب أو تسلم هبة أو هدية أو أية فائدة أخرى من أجل:
1- القيام بعمل من أعمال وظيفته بصفته قاضيا أو موظفا عموميا أو منوليا مركزا نيابيا أو الامتناع عن هذا العمل، سواء كان عملا مشروعا أو غير مشروع. طالما أنه غير مشروع بأجر. وكذلك القيام أو الامتناع عن أي عمل ولو أنه خارج عن اختصاصاته الشخصية إلا أن وظيفته سهلته له أو كان من الممكن أن تسهله."

الفصل 250 من القانون الجنائي (تم تغيير هذا الفصل بمقتضى القانون رقم 03. 79. الجريدة الرسمية عدد 5248 بتاريخ 16 سبتمبر 2004).

"يعد مرتكبا لجريمة استغلال النفوذ. ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من خمسة آلاف إلى مائة ألف درهم، من طلب أو قبل عرضا أو وعدا، أو طلب أو تسلم هبة أو هدية أو أية فائدة أخرى، من أجل تمكين شخص أو محاولة تمكينه، من الحصول على وسام أو بيشان أو رتبة شرفية أو مكافأة أو مركز أو وظيفة أو خدمة أو أية مزية أخرى تمنحها السلطة العمومية أو صفقة أو مشروع أو أي ربح ناتج عن اتفاق يعقد مع السلطة العمومية أو مع إدارة موضوعة تحت إشرافها، وبصفة عامة الحصول على قرار لصالحه من تلك السلطة أو الإدارة، مستغلا بذلك نفوذه الحقيقي أو المفترض."
وإذا كان الجاني قاضيا أو موظفا عاما أو منوليا مركزا نيابيا، فإن العقوبة ترفع إلى الضعف.

- استغلال الموارد البشرية والأملاك العمومية استغلالا شفافا وناجعا.
- الحرص على احترام النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية وعلى استعمال الموارد المالية والمنح والمساعدات بأنجع السبل.
- الامتناع عن أي اقتناء غير مشروع أو من شأنه أن يعتبر كذلك.

لتفادي هذا الوضع يجب على المنتخبين المحليين التصريح بممتلكاتهم وفقا لما جاء به الفصل 1 من القانون 54. 06 المتعلق بالتصريح بالممتلكات ليعض المنتخبين والمستشارين المحليين وبعض الموظفين وفق لما ينص عليه القانون.

المادة الأولى من الباب الأول لقانون 54.06

"يتعين على رئيس مجلس الجهة أو رئيس مجلس العمالة أو الإقليم أو رئيس المجلس الجماعي أو رئيس مجموعة الجماعات الحضرية والقروية أو رئيس مجموعة الجماعات المحلية أو رئيس مجلس مقاطعة أو رئيس غرفة مهنية، أن يصرح، داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية للإعلان عن انتخابه، بمجموع أنشطته المهنية وبالمهام الانتخابية التي يمارسها، علاوة على المهمة المذكورة أعلاه، وللممتلكات التي يملكها أو يملكها أولاده القاصرون أو يديرها وكذا المداخيل التي استكملها، بأية صفة من الصفات، خلال السنة السابقة للسنة التي تم انتخابه فيها."

يجب على المنتخبين المحليين أن يسهروا على السير الجيد للمصالح الموضوعة تحت سلطتهم.
يجب على المنتخبين المحليين أن يخدموا المواطنين خدمات عمومية بكل شفافية، لذلك يجب:

- نشر لائحة موظفي المرفق العام.
- تحديد ونشر اختصاصات وصلاحيات الموظفين الجماعيين.
- فرض تصرف لائق ومثالي على كل الموظفين.
- السهر على التعريف الواضح للوثائق الضرورية التي تسمح للمواطنين بالقيام بالإجراءات الإدارية.
- قبول إذا اقتضى الحال شكايات وملتمسات المواطنين وإعطائها التتبع الضروري.

الفصل الثاني - النزاهة والاستقامة في تدبير الوارد والممتلكات العمومية

يجب على المنتخبين المحليين أن يمارسوا مهامهم بنزاهة واستقامة وهم مسؤولون عن تصرفاتهم وبهذا الخصوص يجب على المنتخبين:

- عدم قبول أي مبلغ مالي غير مشروع

الفصل 243: (تم تغيير وتتميم هذا الفصل بمقتضى المادة الثانية من الباب الأول من القانون رقم 03. 79 المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، سالف الذكر)

"يعد مرتكبا للغدر، ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس وبغرامة من خمسة الآف إلى مائة ألف درهم، كل قاض أو موظف عمومي طلب أو تلقى أو فرض أوامر بتحصيل ما يعلم أنه غير مستحق أو أنه يتجاوز المستحق، سواء للإدارة العامة أو الأفراد الذين يحصل لحسابهم أو لنفسه خاصة.
تضاعف العقوبة إذا كان المبلغ يفوق مائة ألف درهم."

- استعمال الموارد المالية والممتلكات العقارية الموضوعة تحت مسؤوليتهم في خدمة المواطنين والمصلحة العامة وعدم الاستفادة منها شخصيا طبقا للمادة 241 من القانون الجنائي.

الفصل 241 (تم تغيير هذا الفصل بمقتضى المادة الأولى من الباب الاول من القانون رقم 03. 79. الجريدة الرسمية عدد 5248 بتاريخ 16 سبتمبر 2004).

"يعاقب بالسجن من خمس إلى عشرين سنة وبغرامة من خمسة آلاف إلى مائة ألف درهم كل قاض أو موظف عمومي بدد أو اختلس أو احتجز بدون حق أو أخفى أموالا عامة أو خاصة أو سندات تقوم مقامها أو حججا أو عقودا أو منقولات موضوعة تحت يده بمقتضى وظيفته أو بسببها.
فإذا كانت الأشياء المبددة أو المختلسة أو المحتجزة أو المخفاة تقل قيمتها عن مائة ألف درهم، فإن الجاني يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات، وبغرامة من الفين إلى خمسين ألف درهم."

- استعمال التعويضات والوسائل الموضوعة رهن إشارتهم بشفافية، طبقا للفصل 34 و الفصل 92 من الميثاق الجماعي.

المادة 34 من الميثاق الجماعي

"و يتقاضى رؤساء مجالس المقاطعات ونوابهم تعويضات نقدية عن المهام والتمثيل في حدود ما تقتضيه المادة 92 من هذا القانون. ويتقاضى أعضاء المجالس الجماعية تعويضات عن التنقل عندما يقومون بمهام لفائدة الجماعة داخل أو خارج الملحقة طبقا للشروط والمقادير المطبقة على موظفي الرتبة العليا."

- يمتنع المنتخبون الجماعيون التواجد في وضعية من شأنها أن تكون تضارب للمصالح وتدفعهم إلى مخالفة النصوص والقوانين الجاري بها العمل

لتفادي هذه الوضعية:

- ينبغي للمنتخبين الإخبار بكل مصلحة خاصة من شأنها أن تؤثر في قراراتهم
- الامتناع عن المشاركة في المناقشات واتخاذ القرارات التي لهم فيها مصلحة خاصة مباشرة و عائلية او مهنية طبقا للفصل 22 والفصل 75 من الميثاق الجماعي.

المادة 22 من الميثاق الجماعي

"يمنع على كل عضو من المجلس الجماعي، تحت طائلة العزل الذي يتم وفق الشكليات المنصوص عليها بالمادة السابقة، ودون الإخلال بالمتابعة القضائية، أن يربط مصالح خاصة مع الجماعة التي هو عضو فيها أو أن يبرم معها أعمالا أو عقودا للكراء أو الاقتناء أو التبادل أو كل معاملة أخرى تهم أملاك الجماعة، أو أن يبرم معها صفقات للأشغال أو التوريدات أو خدمات أو عقود الامتياز أو الوكالة أو أي شكل آخر من أشكال تدبير المرافق العمومية الجماعية، سواء بصفة شخصية أو بصفته مساهما أو وكيلا عن غيره أو لفائدة زوجه أو أصوله أو فروعه المباشرين."

المادة 75 من الميثاق الجماعي

"يعتبر قابلا للبطلان القرار الذي شارك في اتخاذه مستشار جماعي يهمه بصفة شخصية وبصفته وكيلا عن غيره أو بهم زوجه أو أصوله أو فروعه المباشرين أمر القضية الصادر القرار بشأنها."

الفصل الثالث - للمصلحة العامة

يجب على المنتخبين الجماعيين إعطاء الأولوية للمصلحة العامة المنوطة بهم، اثناء مزاولة مهامهم وعند اتخاذ القرارات وبهذا الخصوص يجب على المنتخبين:

- استبعاد أي اعتبار للمصلحة الخاصة بمجموعة أو أي مصلحة شخصية أو عائلية.
- إيلاء أهمية خاصة لاتخاذ قرارات من أجل إعلاء المصلحة العامة لمواطني الجماعة التي هم مسؤولون عنها.

الفصل الرابع - الاستقلالية، النزاهة والإنصاف

لا يسمح للمنتخبين المحليين باستخدام اختصاصات ولايتهم أو مهمتهم من أجل تفضيل أو بالأحرى حرمان اللو.. اتين مما هو محدد لهم قانونيا من أجل ضمان هذه النزاهة على المنتخبين

- إعطاء الأولوية للسلطة التفاوضية والتقليل من سلطتهم التشريعية.
- اعطاء نفس الاهتمام لخدمات وشكايات المواطنين بدون تمييز على أساس الطبقة الاجتماعية أو النوع
- تزويد الموارد، الخدمات والمرافق الجماعية بشكل عادل وبدون تمييز أو تفضيل.
- عدم الشطط في استعمال السلطة المخولة لهم.

الفصل الخامس- تشجيع للمشاركة للمواطنة

يسهل للمنتخبين المحليين للمشاركة للمواطنة والتشاور طبقا للمواد 139و156 من الدستور و63 من للميثاق البلدي. وفي هذا الصدد يجب عليهم:

- ة هاز إشراك للمواطنين في إعداد القرارات التي تهمهم.

الفصل 139 من الدستور:

"تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها.
يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله."

- إبلاغ المواطنين بالقرارات المتخذة من طرف المجلس وكذا درجة التقدم في تنفيذها

المادة 63 من الميثاق الجماعي:

"تكون الجلسات العامة للمجلس الجماعي عمومية، وتعلق جداول أعمالها وتواريخها بمقر الجماعة..."

- الحرص على السماح لتقييم الإجراءات المتخذة من طرف الجماعة وإجراء التعديلات اللازمة لنجاحها
- تعزيز للقارية التشاركية

الفصل 156 من الدستور:

"تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، و اقتراحاتهم و تظلماتهم، وتؤمن تتبعها. تقدم المرافق العمومية الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم."

- الحرص على تنمية الفعل والتعبئة للواطنة طبقا للمادة 41 من الميثاق الجماعي.

". يقوم بكل عمل محلي من شانه تعبئة المواطن قصد تنمية الوعي الجمعي من اجل للصلحة المحلية العامة، وتنظيم مشاركته ف سين ظروف العيش، والحفاظ على البيئة وإنعاش التضامن وتنمية الحركة الجمعوية. وفي هذ يتكتل باتخاذ آل الأعمال من اجل التحسيس والتواصل والإعلام وتنمية للشاركة والشراكة مع الجم لقروية وكل للنظمات والأشخاص للعنوية أو الطبيعية التي تعمل في الحقل الاقتصادي الاجتما و ثقافي."

الفصل 6- ولوج للواطنين إلى للعلومة العمومية

الولوج على للعلومة حق يضمنه الدستور وتؤطره النصوص التنظيمية. الحق في الولوج إلى للعلومة بالإضافة إلى كونه ركنا أساسيا للشفافية والحكامة الجيدة فهو عامل أساسي لإشراك للواطنين في تسيير الشؤون العمومية والمحلية خصوصا. يحرص للمنتخبون على تسهيل ولوج للواطنين لكل للعلومات العمومية التي في حوزتها، طبقا للمادة 27 من الدستور، في هذا الإطار يتوجب عليهم:

- جعل مداولات للجلس الجماعي عمومية، طبقا للمادة 67 من للميثاق الجماعي.

المادة 67 من الميثاق الجماعي:

"يعلق ملخص للقرارات في ظرف ثمانية (8) أيام بمقر الجماعة، ويحق لكل ناخب بالجماعة أن يطلب الاطلاع على للقرارات، ويأخذ على نفقته نسخة كاملة او جزئية منها. ويجوز له أن ينشرها تحت مسؤوليته."

- جعل الولوج إلى جميع للعلومات العمومية التي في حوزتهم متوافرا، سهلا وحرا.
- لتسهيل هذه الالتزامات من للستحسن أن يزود للنتخبون المحليون جماعاتهم بجميع الوسائل الحديثة، الفعالة والسهلة الولوج من أجل ضمان هذه للبادرة.

الفصل 27 من الدستور:

"للمواطنات والمواطنين حق الحصول على للعلومات، للوجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات للنتخبة، والهيئات للكلفة بمهام للرفق العام.
لايمكن تقييد الحق في للعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من للس بالحريات والحقوق الأساسية للنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر للعلومات وللجالات التي يحددها القانون بدقة."

يصرح المنتخبون المحليون باطلاعهم على هذه المدونة والتزامهم باحترامها

UNION EUROPEENNE

ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

مدونة السلوك للموظفين الجماعيين

يعتبر الموظفون الجماعيون ممثلين للمنتخبين أمام المواطنين فهم يسخرون اختصاصاتهم لخدمة الجماعة. في هذا الصدد ينفذون مشاريع وقرارات المجلس الجماعي.
يلتزم الموظفون بأداء مهامهم على وجه السرعة بكفاءة وبكل شفافية.

الفصل 1- الشفافية

يجب على الموظفين العموميين أداء مهامهم بكل شفافية، طبقا للنصوص التنظيمية والقانونية وطبقا لأخلاقيات المهنة المعمول بها. خاصة:

- الامتناع عن أي امتناع صادر عن مهامهم أو من شأنه أن يعتبر كذلك.
- الاستعمال الفعال والشفاف للموارد البشرية للوجودة تحت مسؤوليتهم.
- الإمتناع عن القيام بكل فعل فساد أو استغلال للنفوذ كما هو منصوص عليه في المادتين 248 و250 من القانون الجنائي.

الفصل 248 من القانون الجنائي (تم تغيير هذا الفصل بمقتضى القانون رقم 03. 79. الجريدة الرسمية عدد 5248 بتاريخ 16 سبتمبر 2004).

"يعد مرتكبا لجريمة الرشوة ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من خمسة آلاف درهم إلى مائة ألف درهم من طلب أو قبل عرضا أو وعدا أو طلب أو تسلم هبة أو هدية أو أية فائدة أخرى من أجل:
-1 القيام بأعمال من أعمال وظيفته بصفته قاضيا أو موظفا عموميا أو متوليا مركزا نيابيا أو الامتناع عن هذا العمل، سواء كان عملا مشروعا أو غير مشروع، طالما أنه غير مشروط بأجر. وكذلك القيام أو الامتناع عن أي عمل ولو أنه خارج عن اختصاصاته الشخصية إلا أن وظيفته سهلته أو كان من الممكن أن تسهله..."

الفصل 250 من القانون الجنائي (تم تغيير هذا الفصل بمقتضى القانون رقم 03. 79. الجريدة الرسمية عدد 5248 بتاريخ 16 سبتمبر 2004).

يعد مرتكبا لجريمة استغلال النفوذ، ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من خمسة آلاف إلى مائة ألف درهم، من طلب أو قبل عرضا أو وعدا، أو طلب أو تسلم هبة أو هدية أو أية فائدة أخرى، من أجل تمكين شخص أو محاولة تمكينه، من الحصول على وسام أو نيشان أو رتبة شرفية أو مكافأة أو مركز أو وظيفة أو خدمة أو أية مزية أخرى تمنحها السلطة العمومية أو صفقة أو مشروع أو أي ربح ناتج عن اتفاق يعقد مع السلطة العمومية أو مع إدارة موضوعة تحت إشرافها، وبصفة عامة الحصول على قرار لصالحه من تلك السلطة أو الإدارة، مستغلا بذلك نفوذه الحقيقي أو المفترض.
وإذا كان الجاني قاضيا أو موظفا عاما أو متوليا مركزا نيابيا، فإن العقوبة ترفع إلى الضعف.

لتفادي هذه الوضعية يجب على الموظفين الجماعيين للعنيين:
التصريح بممتلكاتهم طبقا وعلى التوالي للمادة 2 و للمادة 4 من القانون -54 06 المتعلق بالتصريح بالممتلكات.

المادة 4 من القانون -54 06 (الجريدة الرسمية عدد 5680 بتاريخ 6 نونبر 2008):

"يتعين على الأشخاص المشار إليهم في المادة 2 أعلاه أن يصرحوا داخل أجل أقصاه ثلاثة أشهر الموالية لمباشرتهم لمهامهم ، بمجموع أنشطتهم المهنية وللممتلكات التي يملكونها أو يملكها أولادهم القاصرون أو يديرونها وكذا للداخيل التي استلموها ، بأية صفة من الصفات ، خلال السنة السابقة للسنة التي باشروا فيها مهامهم.
يجب على الملزم بالتصريح، في حالة انتهاء مهمته لأي سبب آخر غير الوفاة، أن يقوم بالتصريح المنصوص عليه أعلاه، داخل أجل أقصاه شهرين يحتسب ابتداء من تاريخ انتهاء المهمة المذكورة.
تشمل الممتلكات الواجب التصريح بها مجموع الأموال المنقولة والعقارات."

الفصل 2- النزاهة والاستقامة أثناء مزاولتهم لمهامهم

يجب على الموظفين الجماعيين التزام النزاهة والاستقامة أثناء مزاولتهم لمهامهم في هذا الصدد يجب على المنتخبين الحرص على:

- عدم تلقي أي مبلغ مالي لا يستحقونه.

الفصل 243: (تم تغيير وتتميم هذا الفصل بمقتضى المادة الثانية من الباب الأول من القانون رقم 03. 79 المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، سالف الذكر)

"يعد مرتكبا للغدر، ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس وبغرامة من خمسة آلاف إلى مائة ألف درهم ، كل قاض أو موظف عمومي طلب أو تلقى أو فرض أوامر بتحصيل ما يعلم أنه غير مستحق أو أنه يتجاوز المستحق، سواء للإدارة العامة أو الأفراد الذين يحصل لحسابهم أو لنفسه خاصة.
تضاعف العقوبة إذا كان المبلغ يفوق مائة ألف درهم."

- استعمال الوسائل المادية، وكذا المباني، للقرات والممتلكات العقارية الموضوعة تحت تصرفهم للاستخدام حصريا للمهام المتعلقة بممارسة الاختصاصات المرتبطة بمهامهم.

الفصل 241 من القانون الجنائي (تم تغيير هذا الفصل بمقتضى المادة الأولى من الباب الأول من القانون رقم 03. الجريدة الرسمية عدد 5248 بتاريخ 16 سبتمبر 2004).

"يعاقب بالسجن من خمس إلى عشرين سنة وبغرامة من خمسة آلاف إلى مائة ألف درهم كل قاض أو موظف عمومي بدد أو اختلس أو احتجز بدون حق أو أخفى أموالا عامة أو خاصة أو سندات تقوم مقامها أو حججا أو عقودا أو منقولات موضوعة تحت يده بمقتضى وظيفته أو بسببها.
فإذا كانت الأشياء المبددة أو المختلسة أو المحتجزة أو المخفاة تقل قيمتها عن مائة ألف درهم، فإن الجاني يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات، وبغرامة من الفين إلى خمسين ألف درهم."

يجب على للموظفين العموميين الامتناع عن:

- القيام أو محاولة القيام أو الامتناع عن القيام من أجل تفاضيل، أثناء مزاولتهم لمهامهم، لمصالحهم الشخصية أو بطريقة ابتزازية، لتحقيق مصلحة شخص آخر.
- استغلال منصبه من أجل التأثير أو محاولة التأثير في قرار يسهل مصالحه الشخصية أو بطريقة شخطية لتحقيق مصالح شخص آخر.
- التماس أو قبول، لأنفسهم أو لأي شخص آخر أي فائدة على إلا متلاق في مقابل اتخاذ موقف.

يحرص للوظفون الجماعيون على تجنب كل وضعية لتضارب للصالح وفي هذا الصدد يجب عليهم احترام للمادة 245 من القانون الجنائي.

الفصل 245 : (تم تغيير وتتميم هذا الفصل بمقتضى القانون رقم 03. 79. الجريدة الرسمية رقم 5248 بتاريخ 16 سبتمبر 2004)

"كل موظف عمومي أخذ أو تلقى أية فائدة في عقد أو دلالة أو مؤسسة أو استغلال مباشر يتولى إدارته أو الإشراف عليه، كليا أو جزئيا، أثناء ارتكابه الفعل، سواء قام بذلك صراحة أو بعمل صوري أو بواسطة غيره، يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من خمسة آلاف إلى مائة ألف درهم
وتطبق نفس العقوبة على كل موظف عام حصل على فائده ما في عملية كلف بتسيير الدفع أو بإجراء التصفية بشأنها."

الفصل 3 - الاستقلالية، النزاهة والحياد

لا يسمح للموظفين الجماعيين استخدام صلاحيات مهامهم لتفضيل أعضاء أو منحهم امتيازا أو بالأحرى حرمان أي شخص مما يستحقه قانونيا طبقا للمادة 155 من الدستور.

للمادة 155 من الدستور:

"يمارس أعوان للرافق العمومية وظائفهم وفقا لمبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة."

لضمان هذا الحياد، يجب على للوظفين:

- مزاولة مهامهم بالامتثال الصارم للقواعد والإجراءات للعمول بها
- إيلاء نفس الأهمية لشكاوي للواطنين وللخدمات للقدمة لهم بدون تمييز مبني على حسب الطبقة الاجتماعية أو الجنس.
- توزيع للوارد، والخدمات والتجهيزات الجماعية التي تدخل في نطاق مسؤوليتهم بشكل عادل وبدون تمييز.
- الامتناع عن الشطط في السلطة للخولة لهم.

الفصل 4- ولوج للواطنين إلى للعلومة العمومية

الولوج إلى للعلومة حق يضمنه الدستور وتؤطره النصوص التنظيمية. الحق في الولوج إلى للعلومة بالإضافة إلى كونه ركيزة أساسيا للشفافية والحكامة الجيدة و عامل أساسي لإشراك للواطنين في تسيير الشؤون العمومية والمحلية خصوصا وفي هذا الإطار، يحرص للوظفون على تسهيل ولوج للواطنين لكل للعلومات العمومية التي في حوزتهم، طبقا للمادة 27 من الدستور الذي يضمن الحق في للعلومة، وطبقا للقانون الذي ينظمه.

الفصل 27 من الدستور:

"للمواطنات وللواطنين حق الحصول على للعلومات، للوجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات للمنتخبة، والهيئات للكلفة بمهام للرفق العام.
لايمكن تقييد الحق في للعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق [illegible] أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية [illegible] الحقوق الأساسية للنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر للعلومات ولمجالات التي يحددها القانون بدقة."

الفصل 5- الكفاءة و الفعالية

يسهر للوظفون الجماعيون على سير للرفق العام، في مقابل راتب يحصلون عليه من للال العام في هذا الصدد، يجب عليهم أن يؤدوا مهامهم في جو من الكفاءة وجودة الخدمات العامة وذلك من خلال:

- تبسيط للمساطر الإدارية بشكل يجعلها مفهومة وسهلة الولوج من قبل الجميع. يجب نشر الوثائق وللبالغ للستخلصة للتعلقة بكل الإجراءات الإدارية.
- جعل للرافق الإدارية سهلة الولوج للواطنين أثناء الفترات والأوقات للنظمة في إداراتهم وفي احترام صارم للقوانين للنظمة لمهامهم.
- الاستجابة لطلبات للواطنين بالسرعة في أحسن الآجال.
- إيلاء أهمية خاصة لسمعة الجماعة من خلال مزاولة فعالة لمهامهم وذات جاذبية لجماعتهم
- تجنب أي فعل أو سلوك من شأنه أن يمس بالمصالح للشروعة للمواطنين و بجودة عمل الإدارة المحلية.

الفصل 75 مكرر من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية

"باستثناء حالات التغيب للبررة قانونا، فإن للوظف الذي يتعمد الانقطاع عن عمله، يعتبر في حالة ترك الوظيفة ويعد حينئذ كما لو تخلى عن الضمانات التأديبية التي ينص عليها هذا النظام الأساسي."

يصرح موظفو الجماعة باطلاعهم على هذه المدونة والتزامهم باحترامها.

UNION EUROPEENNE

ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

CODE DE CONDUITE À L'USAGE DES FONCTIONNAIRES COMMUNAUX

Les fonctionnaires communaux sont les représentants des élus auprès des citoyens. Ils mettent leurs compétences au service de la commune. A ce titre, ils exécutent les projets et les décisions du conseil communal.
Les fonctionnaires s'engagent à exercer leurs fonctions avec célérité, compétence et en toute transparence.

Article 1 - La transparence

Les fonctionnaires communaux doivent exercer leurs fonctions en toute transparence, conformément aux textes législatifs et réglementaires et à la déontologie en vigueur. Ils doivent notamment :
- S'interdire tout enrichissement provenant de leurs mandats et fonctions ou pouvant faire croire qu'ils en proviennent.
- Faire un usage efficient et transparent des moyens humains et financiers dont ils ont la responsabilité.
- S'interdire tout acte de corruption ou de trafic d'influence tels que prévus par les articles 248 et 250 du Code pénal.

Article 248 du Code pénal (complété par la loi n° 79.03. B.O n° 5248 du 16 septembre 2004):

« Est coupable de corruption et puni de l'emprisonnement de deux à cinq ans et d'une amende de 2.000 à 50.000 dirhams quiconque sollicite ou agrée des offres ou promesses, sollicite ou reçoit des dons, présents ou autres avantages, pour:
1° Etant magistrat, fonctionnaire public ou étant investi d'un mandat électif, accomplir ou s'abstenir d'accomplir un acte de sa fonction, juste ou non, mais non sujet à rémunération ou un acte qui, bien qu'en dehors de ses attributions personnelles est, ou a pu être facilité par sa fonction... »

Article 250 du Code pénal : (modifié par la loi n° 79.03. B.O n° 5248 du 16 septembre 2004)

« Est coupable de trafic d'influence et punie d'un emprisonnement de deux ans à cinq ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams, toute personne qui sollicite ou agrée des offres ou promesses, sollicite ou reçoit des dons, présents ou autres avantages, pour faire obtenir ou tenter de faire obtenir des décorations, médailles, distinctions ou récompenses, des places, fonctions ou emplois ou des faveurs quelconques accordés par l'autorité publique, des marchés, entreprises ou autres bénéfices résultant de traités conclus avec l'autorité publique ou avec une administration placée sous le contrôle de la puissance publique ou, de façon générale, une décision favorable d'une telle autorité ou administration, et abuse ainsi d'une influence réelle ou supposée.
Si le coupable est magistrat, fonctionnaire public ou investi d'un mandat, les peines prévues sont portées au double. »

Afin d'éviter cette situation, les fonctionnaires communaux concernés par l'article 2 de la loi n° 54-06 relative à la déclaration de patrimoine de certains élus des conseils locaux et de certaines catégories de fonctionnaires, doivent procéder à la déclaration de leurs patrimoines conformément à l'article 4 de cette loi .

Article 4 de la loi 54-06 (BO n° 5680 du 6 novembre 2008) :

« Dans un délai maximum de trois mois suivant celui de leur entrée en fonction, les personnes visées à l'article 2 ci-dessus doivent déclarer l'ensemble de leurs activités professionnelles et le patrimoine dont ils sont propriétaires ou sont propriétaires leurs enfants mineurs ou dont ils sont gestionnaires, ainsi que les revenus qu'ils ont perçus, à quelque titre que ce soit, l'année précédant celle de leur entrée en fonction.
En cas de cessation de fonction, pour toute autre cause que le décès, l'assujetti est tenu de faire la déclaration prévue ci-dessus dans un délai maximum de deux mois à compter de la date de cessation de ladite fonction.
Le patrimoine devant être déclaré est constitué par l'ensemble des biens meubles et immeubles »

Article 2 - L'intégrité et la probité dans l'exercice de leurs fonctions

Les fonctionnaires communaux doivent exercer leurs fonctions avec intégrité et probité.
A ce titre les élus doivent veiller à :
- Ne recevoir aucune somme d'argent dont ils savent qu'elle n'est p[illegible]ire

Article 243 du Code Pénal : (complété par la loi n° 79.03. [illegible]° 5248 du 16 septembre 2004)

« Est coupable de concussion et puni d'un emprisonnement de deux à cinq ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams tout magistrat ou fonctionnaire public qui sollicite, reçoit, exige ou ordonne de percevoir ce qu'il sait n'être pas dû, ou excéder ce qui est dû, soit à l'administration, soit aux parties pour le compte desquelles il perçoit, soit à lui-même. La peine est portée au double lorsque la somme est supérieure à 100.000 dirhams ».

- Utiliser les moyens en matériel, ainsi que les bâtiments, locaux et bien fonciers dont ils ont la charge à l'usage exclusif des tâches relatives à l'exercice des prérogatives de leur fonction et n'en tirer aucun profit ou avantage personnel.

Article 241du Code pénal : (modifié par la loi n° 79.03. B.O n° 5248 du 16 septembre 2004)

« Tout magistrat, tout fonctionnaire public qui détourne, dissipe, retient indûment ou soustrait des deniers publics ou privés, des effets en tenant lieu ou des pièces, titres, actes, effets mobiliers qui étaient entre ses mains, soit en vertu, soit à raison de ses fonctions est puni de la réclusion de cinq ans à vingt ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams.
Si les choses détournées, dissipées, retenues ou soustraites sont d'une valeur inférieure à 100.000 dirhams, le coupable est puni d'un emprisonnement de deux ans à cinq ans et d'une amende de 2.000 à 50.000 dirhams ».

Les fonctionnaires communaux doivent s'interdire :

- D'agir, de tenter d'agir ou d'omettre d'agir de façon à favoriser, dans l'exercice de leurs fonctions, leurs intérêts personnels ou, d'une manière abusive, ceux de toute autre personne.
- De se prévaloir de sa fonction pour influencer ou tenter d'influencer la décision d'une autre personne de façon à favoriser ses intérêts personnels ou, d'une manière abusive, ceux de toute autre personne.
- De solliciter ou d'accepter, pour eux-mêmes ou pour toute autre personne, quelque avantage que ce soit en échange d'une prise de position.

Les fonctionnaires communaux doivent s'interdire toute situation de conflit d'intérêt telle que prévue à l'article 245 du Code pénal :

Article 245 : (complété par la loi n° 79.03. B.O. n° 5248 du 16 septembre 2004)

« Tout fonctionnaire public qui, soit ouvertement, soit par acte simulé, soit par interposition de personne, prend ou reçoit quelque intérêt dans les actes, adjudications, entreprises ou régies dont il a, au temps de l'acte, en tout ou en partie, l'administration ou la surveillance, est puni de la réclusion de cinq ans à dix ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams.
La même peine est applicable à tout fonctionnaire public qui prend un intérêt quelconque dans une affaire dont il est chargé d'ordonnancer le paiement ou de faire la liquidation ».

Article 3 - L'indépendance, l'impartialité et la neutralité

Les fonctionnaires communaux ne peuvent faire usage des prérogatives de leur fonction pour avantager, privilégier ou au contraire pour priver quiconque de ce qui lui est légalement dû, conformément à l'article 155 de la Constitution.

Article 155 de la Constitution :

« Les agents des services publics exercent leurs fonctions selon les principes de respect de la loi, de neutralité, de transparence, de probité et d'intérêt général ».

Afin de garantir cette impartialité, les fonctionnaires doivent :
- Exercer leur fonction dans le strict respect des règles et procédures en vigueur.
- Accorder la même attention aux doléances des citoyens et aux services qui leur sont rendus sans aucune discrimination notamment de classe sociale ou de genre.
- Répartir les ressources, les services et les équipements communaux dont ils ont la charge avec équité et sans discrimination.
- Ne pas abuser des pouvoirs qui leur sont conférés;

Article 4 - L'accès des citoyens à l'information publique

L'accès à l'information publique est un droit garanti par la Constitution et encadré par des textes législatifs et réglementaires. Le droit d'accès à l'information est, outre un pilier essentiel de la transparence et de la bonne gouvernance, un facteur déterminant pour l'implication des citoyens dans la gestion des affaires publiques en général et locales en particulier.
A ce titre, les fonctionnaires s'engagent à faciliter l'information publique aux citoyens, conformément à l'article 27 de la Constitution qui garantit le droit à l'information et à la loi qui l'organise.

Article 27 de la Constitution :

« Les citoyennes et les citoyens ont le droit d'accéder à l'information détenue par l'administration publique, les institutions élues et les organismes investis d'une mission de service public. Le droit à l'information ne peut être limité que par la loi, dans le but d'assurer la protection de tout ce qui concerne la défense nationale, la sûreté intérieure et extérieure de l'Etat, ainsi que la vie privée des personnes, de prévenir l'atteinte aux droits et libertés énoncés dans la présente Constitution et de protéger es sources des informations et les domaines expressément déterminés par la loi. »

Article 5 - La performance et l'efficacité

Les fonctionnaires communaux assurent un service public, ils perçoivent une rémunération provenant des deniers publics. A ce titre, ils doivent accomplir leurs tâches dans un souci d'efficacité et de qualité du service public en veillant à :
- Simplifier les procédures administratives de manière à les rendre compréhensibles et accessibles pour tous. Les documents et les coûts relatifs à toutes les formalités administratives doivent être affichés.
- Rendre les services administratifs accessibles aux citoyens pendant les périodes et les horaires en vigueur dans leur administration, et dans le strict respect des statuts régissant leur fonction.
- Répondre aux demandes des citoyens avec un maximum de célérité.
- Accorder une attention particulière à l'image de la commune par l'exercice performant et attractif de leurs fonctions.
- Eviter tout acte et comportement qui pourraient porter atteinte aux intérêts légitimes des citoyens et au bon fonctionnement de l'administration communale.

Article 75 bis du Statut général de la fonction publique

« Le fonctionnaire, qui, en dehors des cas d'absence régulièrement justifiés, n'assure pas son service est en état d'abandon de poste ; de ce fait, il est regardé comme ayant renoncé délibérément aux garanties disciplinaires prévues par le présent statut. »

Les fonctionnaires communaux déclarent avoir pris connaissance de ce code et s'engagent à le respecter

UNION EUROPEENNE

ترانسبرانسي المغرب
transparency maroc

CODE DE CONDUITE À L'USAGE DES ÉLUS COMMUNAUX

« Les services publics sont organisés sur la base de l'égal accès des citoyennes et citoyens, de la couverture équitable du territoire national et de la continuité des prestations rendues. Ils sont soumis aux normes de qualité, de transparence, de reddition des comptes et de responsabilité, et sont régis par les principes et valeurs démocratiques consacrés par la Constitution. » (Article 154 de la Constitution)

Article 1 - La transparence

Les élus locaux représentent les citoyens des collectivités territoriales. Ils sont garants de l'intérêt public dont ils ont la charge. Les élus sont comptables de leurs actes devant les citoyens.
La transparence est une condition de la confiance des citoyens dans leurs élus et dans les services publics dont ceux-ci sont responsables.
Les élus locaux doivent exercer leurs mandats et leurs fonctions en toute transparence, conformément aux textes juridiques et réglementaires en vigueur. Ils doivent notamment :

- S'abstenir d'accepter des cadeaux ou des avantages de quelque nature que ce soit pour eux-mêmes ou pour un proche en contrepartie de l'accomplissement ou de l'abstention de l'accomplissement d'un acte de leurs fonctions, ou pour user de leur influence pour peser sur les décisions prises
- S'interdire tout acte de corruption ou de trafic d'influence tels que définis par les articles 248 et 250 du Code pénal :

Article 248 (complété par la loi n° 79.03, B.O n° 5248 du 16 septembre 2004) :

« Est coupable de corruption et puni de l'emprisonnement de deux à cinq ans et d'une amende de 2.000 à 10.000 dirhams quiconque sollicite ou agrée des offres ou promesses, sollicite ou reçoit des dons, présents ou autres avantages, pour :
1° Etant magistrat, fonctionnaire public ou étant investi d'un mandat électif, accomplir ou s'abstenir d'accomplir un acte de sa fonction, juste ou non, mais non sujet à rémunération ou un acte qui, bien qu'etre dehors de ses attributions personnelles est, ou a pu être facilité par sa fonction... »

Article 250 : (modifié par la loi n° 79.03, B.O n° 5248 du 16 septembre 2004) :

« Est coupable de trafic d'influence et puni d'un emprisonnement de deux ans à cinq ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams, toute personne qui sollicite ou agrée des offres ou promesses, sollicite ou reçoit des dons, présents ou autres avantages, pour faire obtenir ou tenter de faire obtenir des décorations, médailles, distinctions ou récompenses, des places, fonctions ou emplois ou des faveurs quelconques accordés par l'autorité publique, des marchés, entreprises ou autres bénéfices résultant de traités conclus avec l'autorité publique ou avec une administration placée sous le contrôle de la puissance publique ou, de façon générale, une décision favorable d'une telle autorité ou administration, et abuse ainsi d'une influence réelle ou supposée.
Si le coupable est magistrat, fonctionnaire public ou investi d'un mandat, les peines prévues sont portées au double »

- Faire un usage efficient et transparent des moyens humains et biens publics dont ils ont la responsabilité.
- Respecter les procédures en matière de marchés publics et d'attribution de tous subsides et subventions dans un souci d'efficacité et d'efficience.
- S'interdire tout enrichissement illicite ou pouvant être considéré comme tel.

Afin d'éviter cette situation les élus communaux doivent procéder à la déclaration de leur patrimoine conformément à l'article 1er de la loi 54.06 relative à la déclaration de patrimoine de certains élus des conseils locaux et de certaines catégories de fonctionnaires.

Loi 54.06 - article 1er (BO n° 5680 du 6 novembre 2008) :

« Dans un délai de trois mois suivant celui de proclamation de son élection, le président du conseil régional, le président du conseil préfectoral ou provincial, le président du conseil communal, le président de groupements de communes urbaines et rurales, le président de groupements de collectivités locales, le président du conseil d'arrondissement ou le président d'une chambre professionnelle est tenu de déclarer l'ensemble de ses activités professionnelles, les mandats électifs qu'il exerce, outre celui rappelé ci-dessus, et le patrimoine dont il est propriétaire ou soit propriétaires ses enfants mineurs ou dont il est gestionnaire, ainsi que les revenus qu'il a perçus, à quelque titre que ce soit, l'année précédant celle de son élection. ... ».

Les élus locaux doivent veiller au bon fonctionnement des services placés sous leur autorité.
Les élus locaux doivent garantir aux citoyens, en toute transparence, un service public de qualité, ils doivent pour ce faire :

- Publier la liste des fonctionnaires des services publics de la commune.
- Définir et faire connaître publiquement et clairement les responsabilités, prérogatives et compétences des fonctionnaires communaux.
- Exiger un comportement digne et exemplaire des fonctionnaires placés sous leur responsabilité.
- Veiller à ce que les documents et formalités nécessaires aux démarches effectuées par les citoyens soient portés à la connaissance de tous.
- Accepter le cas échéant les doléances des citoyens et leur donner les suites qui s'imposent.

Article 2 - L'intégrité et la probité dans la gestion des deniers et biens publics

Les élus locaux communaux doivent exercer leurs mandats avec intégrité et probité. Les élus sont comptables de leurs agissements. A ce titre, les élus doivent veiller à :

- Ne recevoir aucune somme d'argent dont ils savent qu'elle n'est pas due.

Article 241 du Code pénal : (complété par la loi n° 79.03, B.O n° 5248 du 16 septembre 2004)

« Est coupable de concussion et puni d'un emprisonnement de deux à cinq ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams tout magistrat ou fonctionnaire public qui sollicite, reçoit, exige ou ordonne de percevoir ce qu'il sait n'être pas dû, ou excéder ce qui est dû, soit à l'Administration, soit aux parties pour le compte desquelles il perçoit, soit à lui-même.
La peine est portée au double lorsque la somme est supérieure à 100.000 dirhams».

- Utiliser les moyens en ressources financières, ainsi que les bâtiments et les biens fonciers dont ils ont la charge au titre de leur mandat, aux fins exclusives de l'intérêt général et de celui des citoyens de leurs communes, et de n'en tirer aucun profit ou avantage personnel, conformément à l'article 241 du Code pénal.

Article 241 du Code pénal : (modifié par la loi n° 79.03, B.O n° 5248 du 16 septembre 2004)

« Tout magistrat, tout fonctionnaire public qui détourne, dissipe, retient indûment ou soustrait des deniers publics ou privés, des effets en tenant lieu ou des pièces, titres, actes, effets mobiliers qui étaient entre ses mains, soit en vertu, soit à raison de ses fonctions est puni de la réclusion de cinq ans à vingt ans et d'une amende de 5.000 à 100.000 dirhams.
Si les choses détournées, dissipées, retenues ou soustraites sont d'une valeur inférieure à 100.000 dirhams, le coupable est puni d'un emprisonnement de deux ans à cinq ans et d'une amende de 2.000 à 50.000 dirhams».

- Utiliser les indemnités et moyens mis à la disposition des élus communaux en toute transparence et conformément aux articles 34 et 92 de la Charte communale.

Article 34 de la Charte communale

« Les fonctions de président, vice-président, rapporteur du budget, secrétaire et membres des conseils communaux sont gratuites, sous réserve pour les membres du bureau, le rapporteur du budget et le secrétaire du conseil, d'indemnité de fonction, de représentation et de déplacement qu'ils perçoivent dans les conditions et pour un montant fixés par décret.
Les membres des conseils communaux perçoivent des indemnités de déplacement lorsqu'ils effectuent des missions pour le compte de la commune à l'intérieur ou à l'extérieur du Royaume, conformément aux conditions et taux applicables aux fonctionnaires de la catégorie supérieure. »

Article 92 de la Charte communale

« La fonction de conseiller d'arrondissement est gratuite sous réserve pour le président et les vice-présidents qui ne perçoivent aucune indemnité au titre du conseil communal, d'indemnités de fonction et de représentation égales à la moitié de celles attribuées aux membres du bureau du conseil communal»

«Les élus communaux s'interdisent de se trouver dans une situation qui pourrait constituer un conflit d'intérêts et les contraire à entreindre les dispositions des lois en vigueur.

Afin d'éviter une telle situation, les élus :

- doivent faire connaître tout intérêt personnel susceptible d'influencer leur action publique et mettre un terme au conflit d'intérêt qui pourrait en résulter.
- S'abstenir de participer aux débats et aux prises de décision, pour lesquels ils ont un intérêt personnel direct qu'il soit familial ou professionnel conformément aux articles 22 et 75 de la Charte communale :

Article 22 de la Charte communale :

« Il est interdit, à peine de révocation prononcée dans les formes prescrites à l'article précédent, sans préjudice de poursuites judiciaires, à tout conseiller communal d'entretenir des intérêts privés avec la commune dont il est membre, de conclure des actes ou des contrats de location, d'acquisition, d'échange ou toute transaction portant sur des biens de la commune, ou de passer avec elle des marchés de travaux, de fournitures ou de services, ou des contrats de concession, de gérance et toutes autres formes de gestion des services publics communaux, soit à titre personnel soit comme actionnaire ou mandataire, soit au bénéfice de son conjoint, ses ascendants et ses descendants directs. »

Article 75 de la Charte communale:

« Est annulable la délibération à laquelle a pris part un conseiller communal intéressé soit à titre personnel, soit comme mandataire, ou comme conjoint, ascendant ou descendant direct, à l'affaire qui a fait l'objet de la délibération. »

Article3 - L'intérêt public

Les élus communaux, doivent, dans l'exercice de leurs fonctions et les décisions qu'ils prennent, faire prévaloir l'intérêt public dont ils ont la charge ; ils doivent à cet effet :

- Exclure toute considération d'intérêt privé d'un groupe ou d'intérêt personnel ou familial.
- Accorder une attention particulière à leurs prises de décisions dans le but de faire prévaloir l'intérêt général des citoyens de la commune dont ils ont la charge.

Article4 - L'indépendance, l'impartialité et l'équité

Les élus communaux ne peuvent faire usage des prérogatives de leur mandat ou de leur fonction pour avantager, privilégier ou au contraire pour priver les citoyens de ce qui leur est légalement dû. Afin de garantir cette impartialité les élus doivent :

- Privilégier l'exercice du pouvoir concerté et réduire leur pouvoir discrétionnaire.
- Accorder la même attention aux services et aux doléances des citoyens sans aucune discrimination, notamment de classe sociale ou de genre.
- Répartir les ressources, les services et les équipements communaux avec équité et sans discrimination ni favoritisme.
- Ne pas abuser des pouvoirs qui leur sont conférés.

Article 5 - La promotion de la participation citoyenne

Les élus locaux facilitent la participation citoyenne et la concertation conformément aux articles 139 et 156 de la Constitution et 63 de la Charte communale. Ils doivent, à ce titre :

- Veiller à associer les citoyens à la préparation des décisions qui les concernent.

Article 139 de la Constitution :

«Des mécanismes participatifs de dialogue et de concertation sont mis en place par les Conseils régionaux et les Conseils des autres collectivités territoriales pour favoriser l'implication des citoyennes et des citoyens, et des associations dans l'élaboration et le suivi des programmes de développement.
Les citoyennes et les citoyens et les associations peuvent exercer le droit de pétition en vue de demander l'inscription à l'ordre du jour du Conseil, d'une question relevant de sa compétence. »

- Informer les citoyens des décisions prises par le Conseil et de l'état d'avancement de leur exécution.

Article 63 de la Charte communale:

« Les séances plénières du conseil communal sont publiques. Leurs ordres du jour et dates sont affichés au siège de la commune... »

- Veiller à permettre l'évaluation des actions engagées par la commune et à entreprendre les redressements nécessaires à leur réussite.
- Promouvoir l'approche participative.

Article 156 de la Constitution :

«Les services publics sont à l'écoute de leurs usagers et assurent le suivi de leurs observations, propositions et doléances.
Ils rendent compte de la gestion des deniers publics conformément à la législation en vigueur et sont soumis, à cet égard, aux obligations de contrôle et d'évaluation. »

- Veiller à promouvoir l'action et la mobilisation citoyennes, conformément à l'article 41 de la Charte communale.

« Le Conseil communal ... entreprend toutes actions de proximité de nature à mobiliser le citoyen, à développer la conscience collective pour l'intérêt public local, à organiser sa participation à l'amélioration du cadre de vie, à la préservation de l'environnement, à la promotion de la solidarité et au développement du mouvement associatif.
A ce titre, il a la charge de mener toutes actions de sensibilisation, de communication, d'information, de développement de la participation et du partenariat avec les associations villageoises et toutes organisations ou personnes morales ou physiques agissant dans le champ socio-économique et culturel... »

Article 6 - L'accès des citoyens à l'information publique

L'accès à l'information publique est un droit garanti par la Constitution et encadré par des textes législatifs et réglementaires. Le droit d'accès à l'information, est outre un pilier essentiel de la transparence et de la bonne gouvernance, un facteur déterminant pour l'implication des citoyens dans la gestion des affaires publiques et locales en particulier.
Les élus veillent à faciliter l'accès des citoyens à toute information publique en leur possession, conformément à l'article 27 de la Constitution ; ils doivent à ce titre :

- Rendre publiques les délibérations du Conseil communal, conformément à l'article 67 de la Charte communale.

Article 67 de la Charte communale:

« Les délibérations sont affichées dans la huitaine, par extrait, au siège de la commune. Tout électeur de la Commune a le droit de demander communication et de prendre à ses frais copie totale ou partielle des délibérations. Il peut les publier sous sa responsabilité. »

- Rendre disponible, facile et libre d'accès toutes les informations publiques dont ils disposent.
- En vue de faciliter ces engagements, il est vivement recommandé aux élus locaux de doter leurs communes de tous supports modernes, efficaces et accessibles à même d'assurer cette proactivité.

Article 27 de la Constitution :

« Les citoyennes et les citoyens ont le droit d'accéder à l'information détenue par l'administration publique, les institutions élues et les organismes investis d'une mission de service public.
Le droit à l'information ne peut être limité que par la loi, dans le but d'assurer la protection de tout ce qui concerne la défense nationale, la sûreté intérieure et extérieure de l'Etat et la vie privée des personnes, de prévenir l'atteinte aux libertés et droits fondamentaux énoncés dans la présente Constitution et de protéger les sources des informations et les domaines expressément déterminés par la loi. »

Les élus locaux déclarent avoir pris connaissance de ce code et s'engagent à le respecter